S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3350
16 March 1994

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والأربعين بعد الثلاثة آلاف والثلاثمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، الساعة ١٢/٠٠

الرئيس:	السيد مريميه	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	الأرجنتين	السيد ريكارديس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد خان
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزيمانا
	الصين	السيد شين جيان
	عمان	السيد الخصيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (يونيفيم ٢) (S/1994/282 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (يونيفيم ٢)، في الوثيقتين S/1994/282 و Add.1.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/298، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/1994/263، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من ممثلي أنغولا والبرازيل والبرتغال والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وغينيا - بيساو وموزامبيق.

وتلقى أعضاء مجلس الأمن نسخا مصورة عن رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، وستصدر كوثيقة تحت الرمز S/1994/299.

المتكلم الأول على قائمتي ممثل أنغولا. أعطيه الكلمة الآن.

السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم سيدي الرئيس، باسم حكومة جمهورية أنغولا وبالأصالة عن نفسي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

إننا ندرك أن مهمتكم هذه مهمة شاقة، لا سيما في وقت يضطلع فيه المجلس بمعالجة مسائل صعبة ومعقدة كالصراع الذي يدمر بلادي. ولكننا على ثقة بأن أعمال هذا الشهر ستكلل بالنجاح بفضل مهاراتكم الدبلوماسية والتزامكم الشخصي.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، سعادة السيد روبل علهاي، للطريقة الإيجابية التي أدار بها أعمال هذا المجلس.

كما أود أن أعرب عن امتنان حكومة أنغولا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، لتفانيه من أجل تحقيق السلم والمصالحة في أنغولا. ونعرب عن امتناننا الخاص للجهود الدؤوبة التي يبذلها ممثله الخاص، السيد أليون بييه، من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة الأنغولية.

وترى حكومتي أن التقرير الشامل عن أنغولا الذي قدمه الأمين العام قيم للغاية، فهو يتسم بالواقعية ويعكس الحالة السياسية والعسكرية السائدة حاليا في الميدان. ونحن نؤيد بشدة توصياته الهامة التي تعطينا صورة واضحة عن العوامل التي تؤثر على سلم وهدوء سكان أنغولا.

ونؤكد من جديد لحكومة زامبيا وخصوصا رئيسها، فخامة السيد فريدريك تشيلوبا، امتنان شعب أنغولا لاستضافتهما محادثات السلم بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا): ونعترف بأنها تمثل إسهاما كبيرا في إعادة إحلال السلم والاستقرار في أنغولا.

لقد انقضت حوالي ثلاثة أعوام منذ توقيع اتفاقات السلم في أنغولا وما يقرب من عامين منذ إجراء الانتخابات العامة الديمقراطية الأولى ولا تزال الأزمة التي ألمت بالأمة الأنغولية دون حل منذ أن استأنفت يونيتا الحرب. وما زال هذا الصراع الطويل والدموي مستمرا دون موقف حازم وثابت من المجتمع الدولي لحمل يونيتا على وقف آلتها الحربية وسلوك سبيل الديمقراطية.

ويبدو هذا الموقف السلبي من جانب المجتمع الدولي غامضا: فبالرغم من أن الصراع الأنغولي هو أشد الصراعات فتكا ووحشية وتدميرا في العالم فقد كان رد المجتمع الدولي إزاء أزمات أخرى حاسما وسريعا.

وفي غضون العامين الماضيين اتخذ مجلس الأمن ١٠ قرارات ومختلف الإعلانات بشأن الحالة في أنغولا حدد فيها تدابير إلزامية لم تمتثل لها يونيتا على الإطلاق متحدية بذلك بطريقة صلفة سلطة هذا المجلس. وهذا الموقف يعرض للخطر سمعة هذه الهيئة التي أبدت مرات عديدة أن لديها آليات كافية لتنفيذ قراراتها.

وتقتضي الضرورة الملحة من المجتمع الدولي أن يستخدم كل الوسائل التي يتيحها القانون الدولي لضمان عدم استمرار معاقبة الشعب الأنغولي نتيجة مطامع منظمة وهوس قائدها جوناس سافيمبي بالاستيلاء على السلطة.

إن يونيتا هي المسؤولة أساسا عن إعاقة عملية السلم في أنغولا وذلك بانتهاكها الجسيم لاتفاقات السلم، وعدم قيامها بتسريح قواتها، وباستمرار احتلالها لعدة مناطق حيث أبقت السكان المحليين في أسر حقيقي منتهكة بذلك حقوق الإنسان، وبعرقلة حرية حركة الأهالي والسلع، وبسحب قواتها من الجيش الوطني الموحد، وباستئناف الأعمال العدائية بعد هزيمتها في الانتخابات العامة لعام ١٩٩٢ - مدعية أن هناك تزويرا.

لقد بين سلوك يونيتا منذ استئناف الأعمال العدائية أن تلك المنظمة عاقدة العزم على الاستيلاء على السلطة بالقوة أيا كان الثمن وعلى فرض تنفيذ صيغ سياسية غير مشروعة وغير عادلة وغير مقبولة في أي شكل من أشكال الديمقراطية. وقد أدى هذا الموقف المتعنت إلى فشل الجولات السابقة للمفاوضات ويؤدي إلى تأخير اختتام المحادثات الحالية في لوساكا حيث بدأت يونيتا تقيم عقبات متزايدة أمام إبرام اتفاق نهائي.

وبالرغم من ذلك، حققت محادثات لوساكا بالفعل بعض النتائج الهامة التي تعطينا بصيصا من الأمل. وقد تم التوصل إلى توافق في الآراء حول موضوع انسحاب يونيتا من المناطق الواقعة تحت الاحتلال

العسكري والأحياء السكنية وإنشاء قوة شرطة وطنية. كما تم التوصل إلى توافق في الآراء على المبادئ العامة للمصالحة الوطنية.

تجري مناقشات حول المبادئ المحددة للمصالحة الوطنية والدور المقبل لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ودول المراقبة الثلاث في عملية السلم في أنغولا - وهي الولايات المتحدة وروسيا والبرتغال.

مع ذلك، ما زال علينا أن نقطع شوطا طويلا إلى أن تحسم الأزمة الأنغولية بالكامل. وسيتمثل العامل الحاسم في الدعم الذي سيقدمه المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، لتمهيد السبيل لاستكمال تنفيذ اتفاقات بيسيسي وإضفاء الطابع الديمقراطي بالكامل على البلاد.

إن النتائج التي تم إحرازها حتى الآن في لوساكا لم تكن إلا نتيجة النهج المرن الذي اتبعته الحكومة من ناحية والضغط الدولي على يونيتا من ناحية أخرى، وخاصة عن طريق فرض مجلس الأمن المجموعة الأولى من الجزاءات وكذلك التهديد باتخاذ تدابير تقييدية أخرى إذا أصرت يونيتا على مواصلة موقفها المؤيد للحرب.

إن حكومة أنغولا ما فتئت تبدي التزاما راسخا بإعادة السلم وبالمصالحة الوطنية وإقامة الديمقراطية في البلاد. وقد أثبتت ذلك بتنفيذها لاتفاقات السلم المتعلقة بأنغولا وبتقيدها بجميع عناصر عملية السلم في أنغولا وبإبداء المرونة في جميع جولات المفاوضات مع يونيتا بالرغم من انتهاكات يونيتا الجسيمة لجميع الاتفاقات التي هي طرف فيها، ولا سيما اتفاقات بيسيسي والدستور الأنغولي ولجوئها إلى الوسائل غير المشروعة وغير الدستورية للإطاحة بالمؤسسات المنتخبة ديمقراطيا عن طريق استخدام العنف.

وتؤكد حكومتي مرارا استعدادها لتوسيع مشاركة يونيتا، في ظروف سلمية، في الحكومة وفي جميع قطاعات الحياة الوطنية الأخرى. وقد أبدت حكومتي استعدادها لتهيئة الأوضاع الضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية الحقة. وتبعا لذلك، قدمنا مؤخرا في لوساكا عرضا إلى يونيتا يتضمن أربعة مناصب وزارية وخمسة مناصب نواب وزراء، بما فيها الدفاع على الصعد الحكومية المركزية والمحلية والخاصة بالمقاطعات، كما يتضمن تعيين أفراد يونيتا في مناصب لوزارة الخارجية في السفارات والبعثات.

لكن مما يؤسف له أن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) رد على ذلك العرض باقتراح غير واقعي يكشف هدفه الحقيقي ألا وهو اقتسام السلطة بطلبه ترؤس الحكومات المحلية في المناطق المركزية والجنوبية والجنوبية الشرقية وهي مناطق هوامبو وبيي وكواندو كوبانغو وشغل حقائب وزارية هامة متعددة.

وهذه المطالب غير المعقولة لاقتسام السلطة بشكل متكافئ لو نفذت لألقت بظلال من الشك على العملية الديمقراطية الأنغولية وعلى الانتخابات، ولأوجدت حالة شاذة منشئة بذلك سابقة يمكن أن تكون لها عواقب سياسية مأساوية بالنسبة للبلد وللمنطقة بأكملها، وبوجه خاص بالنسبة للديمقراطيات الحديثة بتشجيع الخاسرين على شن الحرب لاحراز حل مماثل.

ولهذا يتوجب على المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن، أن يرد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا الى رشده ويواصل ممارسة الضغط على تلك المنظمة لكي تقبل بادرة حسن النية الصادرة عن الحكومة الأنغولية وتمضي قدما صوب التوصل الى اتفاق في لوساكا وتكف عن لعبتها وظهورها بوجهين بابداء استعدادها للدخول في مباحثات في حين أنها تقوم في واقع الأمر بتكثيف اعتداءاتها العسكرية.

والواقع أنه في الوقت الذي تستمر فيه محادثات لوساكا فإن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) يزيد من ضغطه العسكري ويكثف اعتداءاته العسكرية في جميع أنحاء البلاد خاصة في المنطقة الوسطى محاولا تعزيز مركزه التفاوضي والحصول على تنازلات من الحكومة. واسمحوا لي أن أشير الى بعض وقائع العمليات العدوانية العسكرية في الأيام الأخيرة: القصف المكثف لمدينة كويتو في مقاطعة بيي والمحاولات الرامية منذ ٥ شباط/فبراير الى الاستيلاء على المدينة بالقوة، والقصف المكثف منذ ١٢ شباط/فبراير لمدينة مالانغي ومطارها وضواحيها؛ وتحركات القوات والأسلحة الثقيلة في مقاطعة كابيندا في شمال أنغولا. وثمة أمثلة أخرى عديدة لن أذكرها اليوم.

كل هذا يبين أن استعداد يونيتا المزعوم لالتماس حل سلمي تفاوضي للصراع الأنغولي ووقف اطلاق النار المزعوم الذي أعلنته من جانب واحد في شهر أيلول/سبتمبر الماضي لا يهدفان إلا إلى اخفاء أغراضها العسكرية وتفادي فرض جزاءات عليها من جانب مجلس الأمن.

إن الحكومة الأنغولية لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة موقف يونيتا الجانح للحرب الذي مازال يلحق الدمار بالبلاد والذي تسبب حتى الآن في موت زهاء ٠٠٠ ١٠٠ مدني وتحويل زهاء ٣

ملايين الى لاجئين وتدمير جزء كبير من بنيتنا الأساسية الاقتصادية والاجتماعية؛ والذي مازال يتسبب في موت ٠٠٠ ١ شخص يوميا. إن ما يتعرض للخطر هنا هو سلامة الشعب الأنغولي ومسؤولية الحكومة تجاه الأمة.

إننا نريد أن يعلم الرأي العام الدولي أن موقف الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا يعرض للخطر المحادثات الجارية في لوساكا وهي المحادثات التي توفر بصيصا من الأمل في السلم والمصالحة - وهذا هو السبب في أن حكومتي أعربت مرارا عن عزمها على مواصلتها حتى يتم التوصل الى حل نهائي للصراع. ولاتزال الحكومة الأنغولية تؤمن بأن المفاوضات هي السبيل الناجع الوحيد لحسم الأزمة التي تلحق الضرر ببلدي، بشرط احترام اتفاقات بيسيسي وتفاهمات أبيدجان وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لكن الحكومة الأنغولية ترى أن الوقت قد حان للنظر في مجموعة ثانية من الجزاءات بمقتضى الفقرة ٢٦ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) حيث أن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لم يدلل على جديته ولا على ارادته السياسية في حل الصراع - الذي بدأه ولايزال يغذيه - بل نجده منخرطا في مناورات تسويفية محاولا تعزيز موقفه على مسرح العمليات العسكرية.

ومن المهم التأكيد على أنه قد يتوجب على مجلس الأمن الآن أن يحدد أجلا نهائيا لاكمال المفاوضات وذلك للحيلولة دون اطالتها الى ما لا نهاية بالحيل العديدة التي يستخدمها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

إن العمليات المسلحة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ما كان لها أن تستمر لولا الدعم العسكري الذي يلقاه من الدوائر المحافظة في جنوب افريقيا ومن جمهورية زائير المجاورة، الأمر الذي ينطوي على انتهاك واضح وسافر للحظر الذي فرضه مجلس الأمن. فمازالت أراضي زائير تشكل معبرا لمساعدات جنوب افريقيا وقاعدة تتخذها القوات المتمردة التابعة للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لشن عملياته السعكرية على اقليم أنغولا. لذلك نناشد مجلس الأمن بقوة أن يدعم جهاز الاشراف والرصد التابع له ويتخذ تدابير فعالة لمنع تدفق الأسلحة والوسائل الأخرى التي يستخدمها الاتحاد في الحرب.

إن الحرب التي تلحق الدمار ببلدي أدت الى تدهور خطير في الظروف الاجتماعية غير المأمونة التي يعاني منها شعبنا أصلا. إن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا يعرقل دون هوادة شحن وتوزيع

المساعدات الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فهو يستهدف دوما طائرات برنامج الأغذية العالمي ويهاجم القطارات التي تحمل السلع للسكان المحتاجين. وقد تسبب هذا في وقف الامدادات لاجزاء عديدة من البلد حيث مازال الناس يتعرضون للموت بسبب الجوع والافتقار الى الرعاية الطبية.

أغتنم هذه الفرصة للاعراب، نيابة عن الحكومة الأنغولية، عن شكرنا للمساعدة السخية التي يتلقاها شعبنا المحتاج من المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص من برنامج الأغذية العالمي ووكالات متخصصة أخرى ومن منظمات غير حكومية ومن حكومتي اليابان والمملكة المتحدة. وأشدد على الحاجة الى رد عاجل لنداء الأمم المتحدة الصادر في ٢٨ شباط/فبراير من أجل توفير مساعدة طارئة للشعب الأنغولي.

والحكومة الأنغولية لاتزال مصممة بقوة على أن تبذل كل ما في وسعها من أجل استعادة السلم. لكنها لن تقبل بمبدأ التقسيم المتكافئ للسلطة في أنغولا، لأن هذا يعني خيانة ارادة الناخبين والاستهزاء التام بالديمقراطية الأنغولية الفتية.

ختاما أثني على جهود أعضاء مجلس الأمن في التوصل الى مشروع القرار المعروض عليهم اليوم. ووفدي، اذ يمتدح مشروع القرار هذا، يعرب عن الأمل في أن يتفق مضمونه والحقائق التي تواجه الشعب الأنغولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل أنغولا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد بيزيمانا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لمن دواعي سعادة وفدي الغامرة أن يراكم، سيدي، تتقلدون رئاسة المجلس لهذا الشهر. إن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية والتزام بلدكم الثابت بتعزيز السلم والأمن الدوليين ضمان لنجاح عمل المجلس تحت قيادتكم الحكيمة.

أود أيضا أن أوجه التهاني المخلصة وأعرب عن التقدير الواجب للسفير علهاي ممثل جيبوتي على الطريقة الرائعة والمثيرة للاعجاب التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر المنصرم.

ووفدي ممتن لتقرير الأمين العام ونحن نحيي جهوده وكذلك جهود ممثله الخاص وبلدان المنطقة من أجل مساعدة الطرفين على الدفع قدما بعملية السلم وحل الأزمة الأنغولية عن طريق المفاوضات في اطار "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأود في هذا الصدد الاشارة الى أن هذه المفاوضات بلغت مرحلة حرجة فيما يتصل بنطاق وطبيعة البنود المدرجة على جدول أعمال المحادثات.

من الضروري جدا عمل كل شيء لضمان أن تؤدي العملية الجارية الى اتفاق سلم شامل؛ وهذا يتطلب الوقف التام للأعمال العدائية لتهيئة مناخ من الثقة يبعث الحافز الحاسم اللازم للتغلب على كل العقبات.

كذلك فإن تحسين الحالة العسكرية في الميدان يتطلب، الى جانب ارادة الطرفين من أجل انهاء الأعمال العدائية والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس، أن يكون بمقدور بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا أن ترصد الحالة.

وبسبب العدد المحدود لأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، نعتقد أن المتطلبات الحالية لا تبرر تجديد ولايتها فحسب وإنما توسيعها وتعزيز قوتها، كما أشار الأمين العام، إلى مستواها السابق. وإن تعزيز البعثة في هذه المرحلة سيؤدي على الأرجح إلى تحسين إيصال المساعدة الإنسانية الطارئة.

وحرصا على نجاح عملية السلام يدفعنا إلى تهنئة الأمين العام على الإعدادات وأنشطة التخطيط السريعة التي اضطلع بها لإرساء دعائم وجود ملائم للأمم المتحدة في أنغولا ما أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية شاملة.

ويعتقد وفدي أن أي حل دائم للصراع الأنغولي يتطلب تنفيذ اتفاقات السلام التي سبق إبرامها واحترام نتائج الانتخابات الحرة التي أجريت في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، تحت رعاية الأمم المتحدة. ففي ذلك الإطار السياسي المحدد بدقة ينبغي النظر إلى محادثات لوساكا. إن المحادثات يجب أن تؤدي إلى تسوية سلمية شاملة ترمي إلى تحقيق المصالحة الوطنية التي لا غنى عنها من أجل إعادة تعمير أنغولا، البلد الشقيق الذي دمرته حرب قاتلة دامت أطول من اللازم.

لكن إحراز التقدم في المفاوضات الحالية وتحقيق طفرة في عملية السلم الجارية يتوقفان على التزام الطرفين وحسن نيتهما. وأي إخفاق في هذا الجهد المشترك ستكون له عواقب خطيرة ولا يمكن للمجتمع الدولي تجاهله. وفي هذا السياق، نؤيد تأييدا كاملا المبادئ التوجيهية الواردة في الفقرتين ٩ و ١٠ من مشروع القرار، اللتين تؤكدان من جديد التزام جميع الدول بتنفيذ الحظر المفروض على يونيتا بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) واستعداد المجلس للنظر في اتخاذ تدابير اضافية بناء على توصية من الأمين العام، في ضوء تطورات الحالة.

إن الرسالة التي يبعث بها المجلس في هذه المرحلة تبدو لنا ملائمة، ووفدي سيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يثني وفدي على تقرير الأمين العام. نود كذلك أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد بلوندين بييه، الممثل الخاص للأمين العام في أنغولا؛ وممثلو الدول المراقبة الثلاث، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والبرتغال؛ وحكومات بعض الدول المجاورة، خاصة زمبابوي وزامبيا، على دعمهم الهام لعملية السلام. ونشكر أيضا أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، التي كانت مساعدتها حاسمة بصفة خاصة لمواجهة الاحتياجات الإنسانية والغوثية الهائلة لشعب أنغولا.

إننا مغتبطون إزاء اعتماد الطرفين في أنغولا لوثيقة توسط بشأن المبادئ العامة للمصالحة الوطنية في ١٧ شباط/فبراير. ويسرنا أيضا أن الحكومة ويونيتا واصلتا، بالرغم من الصعوبات التي ما زالت قائمة، مشاركتهما في محادثات لوساكا الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع الأنغولي المطول.

ولكن بالرغم من هذه البوادر الإيجابية، يشعر وفدي بالقلق العميق على الجبهة السياسية لعدم التمكن حتى الآن من حسم عدة مسائل حاسمة بالنسبة لعملية السلم، مثل تخصيص وظائف رفيعة المستوى ليونيتا، والانتهاء من العملية الانتخابية وإرساء الإدارة الوطنية في جميع أرجاء البلاد، وربما أهمها، بناء الثقة وحسن النية بين الطرفين. ومن الناحية العسكرية أيضا، بالرغم من التخفيض النسبي في حوادث الاشتباك في الآونة الأخيرة، لا تزال الحالة مثيرة لعظيم القلق، وعلى حد تعبير الأمين العام "متفجرة". فلقد تكثفت الأنشطة العسكرية الجوية والبرية في عدة أجزاء من البلاد، وهي حالة لم تستنفد فحسب على نحو خطير موارد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وإنما ألقت بظلالها أيضا على محادثات لوساكا الجارية. وبالتالي، فإن الانطباع الذي يتكون لدينا هو أن طرفي الصراع يبدو أنهما بعيدان كل البعد عن الإرهاق وعن الميل على نحو كاف للتوصل إلى تسوية سياسية مبكرة لصراعهما. وعلى وجه الخصوص، يتعين على يونيتا أن تستجيب على الفور وبجدية إلى العرض الأخير المقدم من الحكومة الأنغولية والرامي إلى تشجيع المشاركة في السلطة كوسيلة لتمهيد السبيل أمام الإنهاء المبكر لعملية السلم في لوساكا. وقد يحتاج المجلس إلى النظر في تحديد موعد نهائي لإنهاء هذه المحادثات.

وفي هذه الأثناء، لا تزال الحالة الإنسانية تتقوض من جراء استمرار الحرب والعقبات المتعمدة التي توضع في بعض الأحيان في وجه عمال الإغاثة من جانب هذا الطرف أو ذاك. ومخزونات الإغاثة المتوفرة للتوزيع تستنزف في بعض الحالات، وثمة حاجة ماسة إلى استكمالها.

لا بد من مراقبة الاحتياجات الإنسانية للأنغوليين عن كثب لكفالة عدم تفاقم المعاناة اللاحقة بالشعب من ويلات الحرب من خلال الأنشطة التعويقية المتعمدة من جانب طرفي الصراع. وفي هذا الصدد، نؤيد إدانة جميع الأعمال التي تهدد الإيصال غير المعاق للمساعدة الإنسانية وتهديد حياة عمال الإغاثة الإنسانية في أنغولا. ولهذا فإننا نشارك في النداء الموجه إلى المجتمع الدولي للاستجابة بسخاء للنداء المنقح المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٤ لأنغولا.

وتعتقد نيجيريا أن مشروع القرار يمثل خطوة إيجابية من جانب المجتمع الدولي لدفع عملية السلام قدما في أنغولا. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه بينما يجب على شعب أنغولا أن يتحمل المسؤولية المطلقة عن مصير بلده، فإن على المجتمع الدولي مسؤولية دعمه وتشجيعه صوب تحقيق ذلك الهدف عاجلا وليس آجلا. ولهذا فإن من الملائم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق، بما في ذلك الاستعداد من حيث المبدأ للترخيص بوزع أفراد إضافيين حالما يتم التوصل إلى اتفاق بين طرفي الصراع.

أخيرا، يود وفدي أن يشارك في حث كل من حكومة أنغولا ويونيتا على الاستفادة إلى أقصى حد من الفرصة التي هيأها اتفاقهما المشترك على النص المنقح للمبادئ العامة المتصلة بمسألة المصالحة الوطنية. ونعتقد أنه نظرا لوجود الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي والدعم المستمر من جانبه، فإن محادثات لوساكا قد تكون مفتاح تحقيق التسوية السياسية السلمية للصراع الأنغولي. ولهذا فإننا نناشدهما، ونناشد يونيتا على الأخص، أن يختارا سبيل التعاون مع الأمم المتحدة على إنجاح المحادثات، لأن عدم تعاون يونيتا قد يؤدي بالفعل إلى فرض هذا المجلس لتدابير فعالة جديدة أخرى ضدها.

إننا جميعا نتوق إلى رؤية شعب أنغولا الطيب يستعيد الحياة الطبيعية بعد حوالي عقدين من الحرب العقيمة والمدمرة. ونحن متلهفون، كبلد تربطه بأنغولا روابط تاريخية وأخوية وثيقة، أن نرى ذلك البلد، كالعديد من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، يتمتع بالسلم والاستقرار النسبيين والأساسيين إلى أبعد الحدود بالنسبة للتنمية الاجتماعية السياسية والاقتصادية.

وبناء على ذلك فإن وفدي يؤيد مشروع القرار ويعتزم التصويت لصالحه.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن لأننا نؤيد تأييدا قويا الوجود المستمر للأمم المتحدة في أنغولا فهو يسهم في التقدم بعملية السلم التي يجري التفاوض بشأنها حاليا. إن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية

للتحقق في أنغولا حتى نهاية أيار/مايو يبرز تأييد المجتمع الدولي للعملية الجارية والتزامه بمواصلة جهود الدعم من أجل إقرار السلم في نهاية المطاف في ذلك البلد الشقيق الذي تشعر البرازيل بارتباطها به ارتباطا شديدا.

إن مشروع القرار هذا يؤكد التأكيد اللازم على تعزيز فرص جعل التسوية السلمية عملية سريعة وناجحة. وهو يسعى أيضا إلى إيضاح السبيل صوب مستقبل سلمي لهذا البلد الذي مزقته الحرب، مستقبل قائم على الاعتراف بأن الأنغوليين، شعبا وأحزابا وقيادات، يتحملون المسؤولية المطلقة عن تهيئة الأساس السياسي للمصالحة الوطنية التي يعول عليها.

ولقد كان وفدي مشاركا بصورة بالغة النشاط في المداولات التي أدت إلى وضع نص مشروع القرار. وقد أجرى المجلس استعراضا دقيقا ومتأنيا للجوانب ذات الصلة بالحالة في أنغولا. ولقد استفاد من التقرير المتأني والفائض بالمعلومات الذي قدمه الأمين العام الذي نشعر له بالامتنان.

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن ارتياحنا للجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام نفسه وممثله الخاص، السيد أليوني بلوندين بيي لتسهيل وتعزيز محادثات السلام في لوساكا، وهي محادثات حاسمة فعلا لمستقبل أنغولا.

أود أن أعرب عن الامتنان لحكومة زامبيا أيضا لدعمها واستضافتها لتلك المحادثات. وأود أن أؤكد تقدير حكومة بلادي للدور الذي تقوم به البلدان الافريقية، وبخاصة تلك الموجودة في المنطقة دون الإقليمية، لتعزيز عملية السلام الأنغولية.

ويود وفد بلادي أيضا أن يشكر ممثل انغولا الدائم، السفير أفونصو فان دونيم "مبيندا" على بيانه، الذي يؤكد الحاجة الى مراعاة هذا المجلس وبشكل مباشر لآراء الحكومة المعنية. ونحن نشعر تجاهه بالامتنان الكبير.

إن التقييم الراهن للحالة في انغولا له بعض الجوانب الإيجابية. لقد حدث تحسن في تفاصيل المساعدة الإنسانية التي يحتاج إليها بشدة، ومع أن الحالة العسكرية لا تزال متفجرة، فإن حدة الأعمال العسكرية قد خفت بشكل عام. ولا تزال محادثات السلام جارية في لوساكا.

إننا نعترف ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن، ولكننا نشعر بقلق بالغ لأن المفاوضات تبدو مرة أخرى متحدية منطق السلام ومتعارضة مع إرادة المجتمع الدولي من ناحية التأخيرات المستمرة في انهائها بشكل ناجح. وان حكومة بلادي لا تزال ترى أن حسن النية وتوفر الإرادة السياسية شرطان لا غنى عنهما لاجراء مفاوضات حقيقية. ويحدونا أمل وطيد بأن يكون من الممكن الإبقاء على محادثات لوساكا جارية والوصول بها قريبا الى خاتمة مرضية.

لقد تلقينا صباح اليوم نسخة من رسالة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا، التي بعث بها الى الأمين العام يوم ١٥ آذار/مارس الماضي. ونلاحظ مرة أخرى التزام حكومة أنغولا الصارم بالسعي نحو السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وهذا يؤكد اقتناعنا بأن لواندا تشترك بشكل ثابت في العملية التي ستؤدي في نهاية الأمر الى تسوية سلمية للصراع في أنغولا.

وفي هذا الصدد، نواصل تشجيع الأمين العام على المضي في التخطيط الطارئ الضروري والتقدم بتوصياته الى المجلس بمجرد أن تصل عملية السلام الى مراحلها النهائية. ونحن نؤيد الوجود الكافي المستمر للأمم المتحدة لتبني السلام في أنغولا.

إن الاختتام السريع الناجح لمحادثات لوساكا سيمثل بداية عملية لتعمير البلاد كلها. ونحن نتطلع الى اللحظة التي تدخل فيها أنغولا طريق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والبرازيل على يقين بأننا قريبون من تلك اللحظة. اننا لا نزال متفائلين بحذر. ونأمل أن يكون التقدم الذي يحتاج الى إحرازه بشدة في مفاوضات السلام في متناول اليد. وينبغي ألا يغفل أي طرف حقيقة أن عظمة شعب بأكمله معرضة للخطر.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أهنئكم بحرارة بالغة على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. ولا يساورني شك في أن مهاراتكم الدبلوماسية البارعة، وخبرتكم الواسعة، وبطبيعة الحال، لطفكم، ستفيد المجلس تماما خلال اضطلاعكم بمسؤولياتكم.

إن وفد بلادي يرحب بالتقارير المستكملة الرفيعة المستوى المعتادة التي يقدمها الأمين العام بشأن الأمثلة المتضاربة بشكل مستمر في أنغولا، التي يحاول مشروع القرار المعروض علينا أن يعالجها. ولئن كانت محادثات السلام في لوساكا مستمرة مع بعض التقدم الذي يمكن إدراكه، فإن القتال على الساحة في أنغولا لا يزال مستمرا بل انه يتكثف في كثير من الأحيان فيما لا يقل عن تسعة أقاليم.

وكما يذكر تقرير الأمين العام المؤرخ في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤ لقيت محادثات لوساكا المعلقة، التي استؤنفت منذ شهور قليلة، ترحيبا بشعور من التفاؤل. ومن سوء الطالع، أن التأخير في تحقيق تسوية سياسية يوفر غطاء تستمر تحته العمليات العسكرية في محاولة لتعزيز المواقف التفاوضية عن طريق التفوق في ميدان القتال. إن أقل ما يقال عن انتشار القتال هو انه أمر محبط، وآثاره أكثر إحباطا. والأسوأ بينها الأثر المترتب على توصيل المساعدة الإنسانية التي يحتاج إليها بشدة. ومع أن هذا قد تحسن بشكل عام في بعض المعاقل والمدن والأقاليم المختارة، هناك مرة أخرى مؤشرات أولية على حدوث حالات طارئة، وبخاصة في مدن مثل كويتو/بيي، وهوامبو، ومالانغي حيث لا يزال القتال يعرقل بشدة توصيل المساعدة.

غني عن البيان بطبيعة الحال أن استمرار وتكثيف القتال تسببا في مزيد من الإصابات والمعاناة بين السكان المدنيين. وكما يذكر أيضا في تقرير الأمين العام، فإن الاتساع الشديد في الأعمال العسكرية أنهك القوة البشرية والموارد الخاصة ببعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في انغولا. ومن الواضح أن الأمم المتحدة، ببعثتها المكونة من ٥٠ مراقبا عسكريا، و ١٨ ضابط شرطة، و ١١ فردا طبيا عسكريا فقط، لا تستطيع أن تقوم بكل ما يجب القيام به. وهذا لا يبشر بخير.

إن وفد بلادي يعي أيضا انه لما كان القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ يرد تحت الفصل السابع من الميثاق، كان على جميع الدول أن تمتنع عن بيع وتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية وكذلك المنتجات البترولية الى أنغولا، إلا عن طريق الموانئ التي توافق عليها الحكومة. ولهذا السبب نشعر بانزعاج إزاء مستوى إعادة الإمداد العسكري الذي يحدث في أنغولا في انتهاك واضح للفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) وهذه الانتهاكات تذكي نيران الحرب وتعزز قدرة الجميع، بما في ذلك الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على الامتناع عن الاتفاق. ونحن نرى أن هذا الأمر قد يتطلب من المجلس أن يوجه اهتمامه إليه بمزيد من التعمق إذا ما استمرت الانتهاكات بمستوياتها الحالية.

وبشكل عام، فإن وفد بلادي يلاحظ تفاؤل الأمين العام المستمر بشأن تسوية تفاوضية، من شأنها أن ترتب آثارا بعد ذلك بالنسبة لنا. وإذا ما كان لتفاؤله ما يبرره، من الواضح انه على حق عندما يقول إن الأمم المتحدة يجب أن تكون مستعدة للعمل فورا لوزع مراقبين لوقف إطلاق النار لتجنب حدوث حالة مشابهة لتلك التي حدثت في موزامبيق، حيث مرت فترة من الوقت خطيرة تماما قبل وصول قوة من مراقبي الأمم المتحدة الى الميدان. وفضلا عن ذلك، بالنظر الى عدد الأفراد المطلوبين القليل نسبيا، أي إعادة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا الى مستواها السابق الذي كان يبلغ ٣٥٠ مراقبا عسكريا، ١٢٦ مراقبا من الشرطة، فإننا نوافق على طلب الأمين العام. وهذا العدد يمكن أن يرفع في الفترة التالية لاتفاق السلام كلما تطلبت الحالة.

وفي هذه المرحلة من العملية، ربما كانت أهم خطوة يمكن أن يتخذها المجلس هي أن يؤكد مرة أخرى الحاجة الى تحرك كلا الطرفين بكل السرعة الممكنة نحو التوصل الى اتفاق يتمشى مع "اتفاقات السلم". إن التدمير المستمر للبلد، وفقد الأرواح، والأعباء المفروضة على جيرانه، وحدود صبر وحسن نية

المجتمع الدولي، كلها أسباب هامة لتسريع هذه العملية. ووفقا لتقرير الأمين العام، فإن كثافة الأعمال العسكرية قد تضاءلت بشكل عام في الأسابيع الأخيرة، وهذا قد يوفر فاتحة لا يسعنا إلا أن نبقي عليها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل جيبوتي على كلماته الرقيقة التي وجهها الي.

الآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/298.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون : الاتحاد الروسي، الارجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الامريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هناك ١٥ مؤيدا وبذلك اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٩٠٣ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ان الولايات المتحدة ترى انه ليس هناك ما هو أكثر أهمية في انغولا من التوصل الى سلام. وما من هدف، وما من أمل في كسب عسكري أو سياسي، يمكن أن يعلو على التوصل الى تسوية دائمة للحرب الأهلية الوحشية في أنغولا.

لقد عملنا في لوساكا بشكل وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام ومع شريكتينا في فريق الدول المراقبة الثلاثة وهما روسيا والبرتغال للتقدم بعملية السلام الى النقطة التي يصبح فيها الوصول الى الاتفاق قريب المنال. الآن تحين الفرصة. وينبغي للطرفين أن يختارا حلا سياسيا، لأنه من الواضح من سنوات القتل انه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. إن هذه حرب ذات ضحايا لا حصر لها، ولكن بدون منتصرين.

إن عملية السلام الجارية الآن في لوساكا توفر للحكومة وللاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا الفرصة لبدء فصل جديد في حياة بلدهما، ولبدء عملية تعمير، ومصالحة، وإعادة توجه نحو الديمقراطية. لكن تلك الفرصة لن تدوم للأبد. وحكومة الولايات المتحدة لا تقبل الجهود الراهنة الرامية الى تأخر اتخاذ القرارات الأساسية.

وكما يدل هذا القرار بشكل واضح، فإن الولايات المتحدة على استعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي للمساعدة في تنفيذ أي اتفاق سلم. ولكن من أجل التوصل إلى الاتفاق، يتعين على الأنغوليين في المقام الأول إبداء إرادة سياسية. ويتعين عليهم التحلي بالمرونة في لوساكا والتحلي بالشجاعة ليجعلوا من السلم واقعا ملموسا. ويحدو الولايات المتحدة وطيد الأمل في أن يفعلوا ذلك الآن.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعبر القرار الذي اتخذناه للتو عن الرغبة القوية لدى جميع أعضاء المجلس في أن تصل المفاوضات الجارية في لوساكا من أجل بلوغ تسوية سياسية شاملة في أنغولا، وتحقيق وقف فعال ومستدام لإطلاق النار، ووضع حد للمعاناة الرهيبة للشعب الأنغولي، إلى خاتمة ناجحة في وقت مبكر.

ومما يبعث على تشجيعنا أنه منذ أن ناقش المجلس مسألة أنغولا آخر مرة، تمكن الممثل الخاص للأمين العام من الإبلاغ عن حدوث تقدم جديد في لوساكا ونرغب في أن نشيد بعزيمته وصبره ومهارته في رئاسة المفاوضات. ونود أن نشيد أيضا بأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا.

ليس للمجتمع الدولي أن يحاول، وحده، تحديد تفاصيل تسوية بين حكومة أنغولا ويونيتا. فأي تسوية يجب أن يقررها الأنغوليون أنفسهم، بمساعدة الممثل الخاص للأمين العام. هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق تسوية تتوفر لها مقومات الاستمرار على المدى البعيد.

مع ذلك، نتوقع من أية تسوية أن ترتكز بشكل راسخ على اتفاقات بيسيسي وأن تعتبر بشكل عام عن الواقع السياسي المتمثل في أن الحركة الشعبية لتحرير أنغولا حصلت في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٢ على الأغلبية المطلقة حيث حصلت على نسبة ٥٤ في المائة من الأصوات بينما حصلت يونيتا على نسبة ٣٤ في المائة من الأصوات. إننا نرحب باستعداد حكومة أنغولا الموافقة على مشاركة يونيتا في الحكومة.

والنقطة الأساسية هي أن أي اتفاق ينبغي أن يكون شاملا وله مقومات الاستمرار. وينبغي ألا يستخدم الوقت المطلوب لتحقيق هذا الهدف كذريعة لإدامة محادثات لوساكا إلى أمد غير معقول. وأن القرار الذي اعتمده المجلس للتو يوضح بجلاء أن أعضاء المجلس يتوقعون من الطرفين مضاعفة جهودهما بغية التوصل إلى حل مبكر.

وحكومة بلادي تشعر بقلق بالغ إزاء استئناف القتال في أنغولا منذ أوائل شباط/فبراير. فاتباع نهج مزدوج قائم على التفاوض مع القيام في الوقت ذاته بعمليات عسكرية هجومية أمر غير مقبول. ولا بد للطرفين أن يستجيبا لطلب المجلس بأن يوقفا، على الفور، جميع العمليات العسكرية الهجومية.

وإننا نتطلع إلى قيام الطرفين بالوفاء بالتزاماتهما بتحقيق تسوية سلمية في أنغولا. ويتعين على يونيتا بوجه خاص أن تكون مدركة لاستعداد المجلس للنظر في اتخاذ تدابير جديدة إذا لم تتعاون تعاونا كاملا في العملية التفاوضية.

لقد أعلن المجلس عن استعداده للنظر في زيادة قوام بعثة الأمم المتحدة في أنغولا إلى مستواها السابق إذا تم التوصل إلى الاتفاق واعتبرت الظروف مناسبة لوزع موظفين إضافيين. ولكن ينبغي للطرفين أيضا أن يدركا أن صبر المجتمع الدولي، وأمواله، لهما حدودهما.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): صوت الاتحاد الروسي لصالح القرار المتخذ توا لأنه يرسل رسالة واضحة إلى الطرفين الأنغوليين - وفي المقام الأول إلى يونيتا بأنه يتعين عليهما مضاعفة جهودهما في مفاوضات لوساكا بغية إتمام عملهما بشأن النقاط المتبقية من جدول الأعمال والتوصل إلى اتفاق سلم دون تسويف.

ويعبر القرار المتخذ اليوم عن الأهمية القصوى التي يعلقها المجلس على وضع حد لجميع العمليات العسكرية والتوصل إلى وقف فعال ومستدام لإطلاق النار. وهذا يكتسي أهمية خاصة اليوم حيث وصلت عملية المفاوضات إلى مرحلتها النهائية الحاسمة، وهي، كما يؤكد الأمين العام في تقريره:

"تتقدم نحو إبرام اتفاق سلم شامل". (S/1994/282، الفقرة ٣١)

وفي هذا الصدد، يعرب الوفد الروسي عن ارتياحه بكون الحكومة الأنغولية قد أكدت، في رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس موجهة من رئيس جمهورية أنغولا، السيد إدواردو دوس سانتوس، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، استعدادها لبذل كل ما في وسعها لاستعادة السلم.

بيد أن آخر الأنباء الواردة عن محادثات لوساكا لا تبعث على الارتياح. فمن دواعي قلقنا الشديد أن وفد يونيتا إلى المحادثات يتخذ مرة أخرى مواقف غير مرنة بشأن مسائل هامة للغاية. ونحن نرى أنه من غير الجائز على الإطلاق أن تواصل يونيتا هذه الممارسة التسويفية. ولا بد لقيادة يونيتا أن تحمل

محمل الجدية التامة الاستعداد الذي أعرب عنه مجلس الأمن في القرار الذي اعتمده اليوم بأن ينظر في أي وقت في اتخاذ خطوات أخرى بفرض تدابير إضافية ضد يونيتا.

وفي ضوء الطابع الخطير والحساس للمرحلة الحالية للمفاوضات، فإننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يقدم الأمين العام، خلال الأيام الأولى من الشهر القادم، تقريرا إلى مجلس الأمن عن مجرى محادثات لوساكا كيما يتخذ المجلس إجراء فوريا وفقا للحالة القائمة، وأن يعتمد، في حالة أي إبطاء للمفاوضات من جانب يونيتا، جزاءات إضافية ضدها.

ونحن على اقتناع بأنه يتعين على الطرفين، مهما كانت الصعوبات، مواصلة مفاوضاتهما وتعجيلها، دون توقف أو تأخر، وفي المقام الأول، دون أية محاولة لتعزيز موقفهما التفاوضي عن طريق استخدام القوة.

مرة أخرى، في هذه اللحظة البالغة الأهمية لمصير الشعب الأنغولي، نحث الطرفين الأنغوليين بقوة على ضبط النفس وإبداء أقصى قدر ممكن من المرونة والإرادة السياسية، وأن يكرسا نفسيهما للبحث الجاد عن تسوية سلمية شاملة تستند إلى اتفاقات بيسيسي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد يانييز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد درس وفد بلادي بعناية تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ آذار/مارس وهو يتابع أيضا باهتمام آخر الأنباء التي قدمتها الأمانة العامة للأعضاء عن التقدم المحرز والصعوبات التي يتم مواجهتها في المحادثات بين حكومة أنغولا ويونيتا في لوساكا تحت رعاية الأمم المتحدة وبالتعاون القيم من جانب الدول المراقبة الثلاث والبلدان المجاورة.

وترحب اسبانيا باعتماد مجلس الأمن للقرار ٩٠٣ (١٩٩٤) القاضي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إلى غاية ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، وبإعلان المجلس عن استعداده للإذن بزيادة قوة البعثة إلى مستواها السابق عقب تقديم الأمين العام لتقرير يفيد بأن الطرفين قد توصلا إلى الاتفاق، وأن الظروف مناسبة لعملية الوزع. وبذلك يؤكد المجلس من جديد التزام المجتمع الدولي إزاء أنغولا، ويشدد في الوقت ذاته على الحاجة إلى التعجيل بمحادثات لوساكا بين حكومة أنغولا ويونيتا لتتوصلا إلى نتيجة سريعة وإيجابية.

ولئن كان ينبغي لنا أن نلاحظ التقدم المحرز في لوساكا منذ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي - وعلى الأخص بشأن المبادئ العامة والمحددة المتعلقة بالمسائل العسكرية ومسائل الشرطة، وفيما يتصل

بالمبادئ العامة للمصالحة الوطنية - فمن الصحيح أيضا القول إننا لم نصل حتى الآن إلى اتفاق شامل يمكننا من الشروع مرة أخرى بعملية السلم في أنغولا بصورة فعالة. ونحن نأمل أن يتمكن مجلس الأمن، خلال الأسابيع القليلة القادمة، من النظر في هذه المسألة مرة أخرى في ضوء اتفاق أكيد، يتوصل إليه الطرفان في إطار "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن اسبانيا أصدرت في مناسبات سابقة نداءات تحث فيها الطرفين على الاعتدال والمرونة بغية حل الصراع الذي طال أمده. واليوم أكثر من أي وقت مضى، نؤكد مجددا ذلك النداء القاضي بأن يتخلى الطرفان، وبخاصة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، عن مواقفهما المتطرفة ويجدا أرضية مشتركة من أجل مستقبل أنغولا ورفاه سكانها.

ومجلس الأمن سيتابع عن كثب تطور محادثات السلم الجارية في لوساكا، وسيتعين عليه أن ينظر في تنفيذ تدابير مناسبة في ضوء النتائج التي ستسفر عنها تلك المحادثات وتصرف كل من الطرفين.

إن صبر المجتمع الدولي فيما يتعلق بتمديد المحادثات الجارية في لوساكا هو محل اختبار. فاستئناف وتكثيف الأعمال العدائية في أنحاء واسعة من أراضي أنغولا، حسبما جاء في تقرير الأمين العام، عاملان يبعثان على القلق الشديد، ولا يمكن النظر اليهما بوصفهما حادثا منفردا. والأعمال العدائية ينبغي أن تتوقف بأسرع ما يمكن نظرا لما تخلفه من مضاعفات على عمل الأمم المتحدة في الميدان وما يترتب عليها من نتائج سلبية تطال السكان المدنيين وامدادات المساعدات الانسانية.

إن الحالة الراهنة في أنغولا تجعل من الضروري التأكيد، كما فتئنا نفعل بالنسبة لعمليات حفظ السلم الأخرى، إن عمل حفظ السلم الذي تقوم به الأمم المتحدة يعتمد في نهاية المطاف على تعاون وإرادة الطرفين. وبلدي على ثقة بأن الطرفين الأنغوليين سيظهران تلك الإرادة عن طريق القيام بأعمال ملموسة من شأنها أن تمكن مجلس الأمن قريبا من إعادة تأكيد التزامه المجدد والمستقبلي بأنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثل فرنسا.

إن فرنسا ترحب بارتياح بالتقدم المحرز بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بشأن تنفيذ اتفاقات بيسيسي، وذلك منذ استئناف المحادثات بين الطرفين بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

وهذا النجاح يعود الى حد كبير الى العمل الحاسم الذي يضطلع به من الممثل الخاص الأمين العام، السيد بلوندين بيية. وحكومتي تغتنم هذه الفرصة لتثني على ما يقوم به من عمل.

وبلدي أيضا يعرب عن الأمل في أن تختتم المحادثات التي وصلت الى مرحلة حاسمة على نحو عاجل، الأمر الذي يمكن أنغولا من العودة الى السلم والاستقرار.

إن فرنسا، إذ صوتت لصالح هذا القرار، ترغب مرة أخرى في أن تدعم المفاوضات الجارية. ومع ذلك، فإنها تعتبر أن مصير أنغولا يقع في أيدي الأنغوليين الذين يجب عليهم أن يثبتوا أنهم موطدون العزم على وضع حد لـ ٢٠ سنة تقريبا من الصراع.

ومجلس الأمن يؤكد عن طريق هذا القرار على أنه مستعد للمشاركة مرة أخرى في بناء السلم في أنغولا. ومع ذلك يجب أن يكون واضحا أن هذا لا يعني أن المجتمع الدولي سيدعم أنغولا الى ما لا نهاية له لو أن الجهود التي بذلت حتى الآن لن تفضي الى المصالحة الوطنية فيما بين جميع الأنغوليين.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون، وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥